ظاهرة تأخر سن الزواج
في المجتمع الجزائري أسبابها

أ.جويـدة عسولات
المركـز الجــامعي غليــزان

تمهيـد

تعتبر ظاهرة تأخر سن زواج الشباب من أخطر الظواهر التي تشهدها المجتمعات العربية و الإسلامية و الجزائر واحدة من هذه الدول التي تعاني من إرتفاعها و هذا نتيجة عوامل عديدة سواء كانت خارجية أو داخلية مادية أو معنوية كل هذا ساهم في ظهور مخاطر وأضرار كثيرة وخطيرة على الفرد والمجتمع سواءا كانت أضرار اقتصادية أو اجتماعية أو أخلاقية أوسلوكية.

أسباب العنوسة

تختلف الأسباب وتتعدد العوامل التي تؤدي إلى انتشار العنوسة، فلذا سوف نتطرق إلى أهم الأسباب وهي كالتالي:

-1 التعليم:

ومما لا شك فيه أن الإسلام حث المرأة على العلم والتعليم في آيات كثيرة يقول المولى جل وعلا في سورة المجادلة الآية 11« يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل لكم إنشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير».

ومن يطالع التاريخ الإسلامي يجد صوراً رائعة من النساء المتعلمات والعالمات فكم من الخطب المحفوظة لبعض النساء؟ وكم من الشعر والأدب ومختلف العلوم التي ساهمت فيها المرأة المسلمة؟[1] ص53

ومن بين الذين أشاروا إلى عدم التمييز بين الجنسين وحق كل منهما في التعليم.

نجد أن القابسي كان من السباقين في تناول قضية تعليم الفتاة الأنثى فقد قال « تعلم ما يجري لها صلاحه، ويؤمن عليها من فتنته » وهذا القول صريح في وجوب تعليم الفتاة ولكن هذا التعليم يجب أن لا يتعدى ما هو مسموح به ويخدم الفتاة ويبعد عنها الزلات والإنحرافات.[2] ص28

فقد كانت الصحابيات يأتين النبي صلى الله عليه وسلم فيستفدن من علمه، فعن أبي سعد الخدري رضي الله عنه قال « قالت النساء للنبي (ص) غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا من نفسك يوما فوعدهن يوما لقيهن فوعظهن وأمرهن...»، والإسلام لا يمنع المرأة من العلم والعمل بشرط أن لا يتعارض ذلك مع بيتها ودينها ولكن الواقع خلاف ذلك فبعض الطالبات هداهن الله وأصلح حالهن يعطين جانب التعليم و العمل اهتماما أكثر من الزواج... وعلى الجانب الآخر هناك الفتاة الطموح علمياً والتي ترفض الزواج حتى تحصل على الماجستير والدكتوراه وعندما تحصل عليهما تتغير شروطها في زوج المستقبل... ففي الماضي كانت الفتاة التي حصلت على قسط بسيط من التعليم تحلم بأن تصبح زوجة وربة بيت، أما الآن فبرغم أن الزواج سنة الله في أرضه إلا أننا نعيش حالة صراع الأدوار؛ فالفتاة لا تفكر في دورها التقليدي فقط كزوجة، وأم ولكن دورها أيضا كامرأة عاملة تخشى أن تتزوج من رجل يستولي على مرتبها، فهي من وجهة نظرها تستطيع الإستغناء عن الزوج لأنها لا تحتاجه اقتصاديا.[3] ص6

كما يضيف أحمد خليفة في هذه المسألة قائلا « إن انتشار التعليم وارتفاع نسبة الفتيات اللاتي حصلن على مؤهلات عليا تسبب في إصابة العديد منهن بالغرور، واعتزازهن الزائد بالشخصية ورفض الزواج في سن مبكرة بحجة أنها تسعى لإثبات ذاتها ويضيف أنه على الجانب الآخر فإن بعض الشباب يجدون المتعة من خلال علاقات غير مشروعة أو الحصول على متعة زائلة ولكن بشكل قانوني عن طريق الزواج العرفي سواء كان ذلك لأسباب مادية أم عدم القدرة على إقامة أسرة مستقرة، أو يكون قادراً مادياً ولكنه يفضل ذلك كنوع من الهروب من المسؤولية التي قد تلقى على عاتقه بإنشاء أسرة».[4] ص5

فالزواج له أهمية كبرى في حياة الأمم والمجتمعات والمجتمع الجزائري أحد هذه المجتمعات الذي يعتبره واجباً يجب أدائه ولا يجوز للفرد أن يبقى عازباً طوال حياته مادام يعيش في مجتمع مسلم وقوانينه ومبادئه مستوحات من الدين الإسلامي الذي يرغب في الزواج لما له من فوائد دينية ودنيوية. وكما أشرنا إلى التغيرات التي أصابت المجتمعات كلها والمجتمع الجزائري واحد منها فإنها انعكست على مؤسسة الزواج وظهر ذلك مثلاً في ارتفاع نسبة العزوبة وانخفاض نسبة الزواج، وكذا تأخر سن الزواج هذا ما أكدته الإحصائيات التي تم الحصول عليها من المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل الذي جاء فيه "يتأثر نمط الزواج في المجتمع بعوامل عديدة ترتبط بالقيم الإجتماعية والعوامل الإقتصادية والتركيب العمري للمجتمع، ومن أهم العوامل المحددة لهذا النمط فروق السن المفضلة أو السائدة بين الزوجين وتوافر الطرف الآخر بالمواصفات المطلوبة والتكلفة الإقتصادية للزواج، انتشار الطلاق وتقبل الزواج مرة أخرى بالإضافة إلى وجود فرص أخرى كالتعليم والعمل قد يؤجل الزواج".[5] ص197

إذن فالتعليم هو أحد العوامل الرئيسية في ظهور وانتشار ظاهرة العنوسة في المجتمعات العربية، ففي المجتمع الجزائري نلاحظ ارتفاعا مستمرا في سن الزواج.

فنتيجة التغيرات الإجتماعية والثقافية العالمية والمحلية إرتفع سن الزواج وخاصة في المناطق الحضرية لأن أعدادا كبيرة من الشباب يلتحقون بالتعليم في مراحله المختلفة وتستغرق بعض أنواع التعليم سنوات عديدة لابد أن تتلوها فترة من الإستقرار المادي والإستعداد للزواج مما جعل سن الزواج في الوقت الحالي يتراوح ما بين 23، 28 سنة للفتيات و 27، 34 سنة للشباب.[6] ص136

لقد عملت هذه التغيرات على تغير نظرة كل من الشاب والفتاة إلى الزواج، فبالرغم من أن التعليم أتاح الفرص للإلتقاء والتعارف بين الجنسين فقد أصبح لكل منهما نظرته الخاصة فيما يخص أسلوب اختيار شريك(ة) الحياة والإرتباط به.

فإصرار الفتاة على مواصلة الدراسة سبب في تأخرها عن الزواج، وهذا خوفا من عدم مواصلة التعليم أو عدم التفوق الدراسي، فأصبحت اليوم الفتاة تطمح إلى نيل الشهادات العلمية والحصول على مناصب عمل من أجل إثبات وجودها وتحقيق مكانة اجتماعية، فمثلا نجد بعض الفروع العلمية التي تتطلب التفرغ التام من أجل التفوق الدراسي كالطب الذي يستغرق سنوات عديدة فلذا نجد الفتيات اللواتي يدرسن هذا التخصص يرفضن الزواج من أجل بلوغ هدفهن بأن يصبحن طبيبات في المستقبل، وحتى وإن تخرجن يفضلن أن يكون زوج المستقبل متفهم لمهنتهن التي تتطلب نوعاً ما من التضحيات، فكل هذا أدى إلى تأخرهن في الزواج.

أما بالنسبة للشباب وعزوفهم عن الزواج ناتج عن عبء المسؤولية المترتبة على الزواج لما لها من أثر كبير على تأخيرهم على الزواج وهذا كونهم طلبة لا يرغبون في زيادة مسؤولياتهم في الحياة مؤقتا حتى التخرج وبالتالي البحث عن الوظيفة التي تؤهله ليكون مسؤول ورب أسرة في المستقبل، كون العامل الاقتصادي وبالخصوص البطالة لها دور في بروز ظاهرة العزوبة لدى الشباب وتأخر سن الزواج بالنسبة للفتيات.

فلذا يعد مواصلة التعليم إلى حد ما عائقا أمام الشباب والفتيات الجامعيات على الإقدام على الزواج المبكر، وهذا خوفا من عدم حصولهم على مؤهلهم العملي الذي يسمح لهم بتحقيق طموحاتهم الشخصية بما فيها الحصول على مناصب عمل، أما الفتاة فهي تضمن بذلك مستقبلها بهذه الشهادة لأن المجتمع الحالي تغيرت قيمه وعاداته وتقاليده عن الماضي، فكل هذه التغيرات ساهمت في توعية الفتاة لأنها نصف المجتمع.

إذن كانت للتغيرات الإجتماعية الكبرى كانتشار التعليم لاسيما التعليم العالي بصورة واضحة تأثيرا معتبرا في رسم مستقبل الشباب بحيث "الشاب أو الشابة أصبحا لا يستطيعان الإقدام على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة والحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكنها من تكوين أسرة ".[7] ص209

2- غلاء المهور:

إن القاعدة الأساسية في الإسلام تقول « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه » والرسول (ص) قال للرجل في الحديث الصحيح التمس ولو خاتماً من حديد، لكن الناس في مجتمعنا بدأوا يدفعون بالألف والعشرة و المائة والمليون... ومن هذه النصوص يتبين أن الإسلام يدعو إلى الإعتدال، وانظر مثلا إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام زوج الرجل بالمرأة وجعل صداقها أن يحفظها القرآن...

والإمام علي كرّم الله وجهه عندما خطب السيدة فاطمة رضي الله عنها قال الرسول (ص) لسيدنا علي أعطها شيئاً، قال ما عندي... قال فأين درعك الحطمية قال هي عندي قال إعطها إياها. رواه النسائي[8] ص39

ونلاحظ من هذا السياق أن المهر يكون بأي شيء له قيمة لأن الرسول (ص) يقول « أعظم النكاح بركة أيسره مئونة » فقد أجمع العلماء أن البركة بين العروسين والسعادة في يسر المئونة التي يصورها لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله « لو أن رجلاً أعطى إمرأة صداقا ملء يديه طعاما كانت حلالا له ».حديث شريف رواه الإمام أحمد وأبو داوود

وحسب الشريعة الإسلامية فالمهر يحدد لصحة عقد الزواج، فهو حسب مقدرة وطاقة كل شخص مقبل على الزواج. فالإسلام يسر فيما يخص مسألة المهر وخير دليل ما قام به النبي (ص) قولاً وفعلاً. ولقوله عزوجل في سورة الطلاق الآية 7 « لا يكلف الله نفسا إلا ما أتاها» وقوله أيضا في سورة البقرة الآية 185« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وبهذا فإن الإسلام لم يحدد المهر.

يعتبر المهر في الجزائر من أولويات الزواج فهو حق للزوجة، لا يصح عقد النكاح دونه، والمهر رمز لكرامة المرأة وليس ثمنا لها، فمن أروع تعاليم الإسلام الحث على تيسير المهور لقوله صلى الله عليه وسلم « التمس و لو خاتما من حديد » و كذلك لقوله (ص) « أكثرهن بركة أقلهن مهرا».

لقد كان الإحتفال بالزواج ومراسيمه يتميز بالبساطة في الأسرة التقليدية حيث كان المهر يحدد على حساب المستوى المعيشي للأسرة وللفرد وعلى حسب قدرته وإمكانياته المادية، فقد كان الزواج يتم بين الشاب والفتاة في سن مبكرة وهذا نتيجة لعدم المغالاة في المهر، فكان هدف العائلتين هو تحقيق سعادة أبنائهم وهذا بتسهيل أمور زواجهم قدر المستطاع من أجل بناء وتكوين أسرة.

بينما في الأسرة الحديثة والتي تتميز بالتقدم تميزت أيضا بالترف والتباهي بالإحتفال «هذا الإحتفال يرتكز على ثلاث لحظات أساسية، الأول هو الطلب على للزواج أو "الخطبة" الثاني هو الموافقة الرسمية للزواج أو الإحتفال بالخطوبة "العطية" الثالث الزواج نفسه "العرس".[9] ص97

أما فيما يخص قدر المهر فإنه يختلف في قلته وكثرته حسب البيئات الإجتماعية الجزائرية فإذا أخذنا مثلا في المناطق الشرقية " قسنطينة وعنابة " لوجدنا أن المهر عندهم يكلف الكثير، فالزواج عندهم غالي جداً نفس الشيء بالنسبة لمنطقة تلمسان فالمهر عندهم يصل إلى عدة آلاف من الدنانير بخلاف المناطق الأخرى كمنطقة القبائل حيث أن المهر عندهم منخفض جداً بل أن بعض المناطق في

منطقة القبائل لا تدفع إلا قدراً رمزياً من المهر لا يتجاوز 50 أو 100 دينار حاليا وتعطى للشيخ الذي يعقد للزوجين.

فقد دفع رجل من تلمسان مهراً قدره 9000 دينار عندما تزوج سنة 1966 ومرتبه لم يكن تجاوز 500 دينار، وفي مقابله دفع رجل من القبائل الصغرى مهراً قدره 200 دينار فقط عندما تزوج سنة 1970 وكان دخله يساوي 400 دينار جزائري.[10] ص217

كما أصبحت الشروط المتفق عليها من طرف العائلتين في مرحلة قطيع الشرط تكلف الكثير فالكثير من الأسر تشترط المهر والذهب لابنتهم، كما يتم اشتراط ترتيبات أخرى كتأثيث المنزل الجديد بجميع وسائله الحديثة والمتطورة والأثاث العصري الفخم، كما أصبحت الفتاة تشترط غرفة نوم من الطراز الرفيع إضافة إلى إقامة الحفلات في قاعات والفنادق الفخمة من أجل التباهي والتقليد، فكل هذا أدى إلى عرقلة الطريق أمام المقدمين على الزواج من الشباب والشابات وبالتالي عزوف الشباب وتأخر سن الزواج للفتيات وبالتالي ارتفاع ظاهرة العنوسة في مجتمعنا وما يترتب عنها من نتائج سلبية، سوف نتطرق إليها بالتفصيل لاحقاً في مبحث خاص بأضرار العنوسة.

إذن نلاحظ أن التغيرات والتطورات في العادات والتقاليد الخاصة بالزواج أدت إلى خلق عادات وأخلاق وأفكار جديدة أثرت وانعكست بدورها على الأسرة الجزائرية مما أفرزت ظواهر عديدة من بينها ظاهرة العنوسة التي تعتبر من أخطر الظواهر التي تعيشها المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري بصفة خاصة.

-3 عمل المرأة:

لقد كان سن الزواج في القديم مرتبطا بمتغير النضج البيولوجي للذكر والأنثى أما الآن فقد أصبح الزواج مرتبطا بمتغيرات جديدة كالتعليم والعمل، لقد أدى تعليم المرأة في الجزائر إلى تغيرات كبيرة في معظم المجالات فتعليمها يصحبه خروجها إلى ميدان العمل الذي أدى إلى تقليص بعض وظائف الأسرة والتأثير في البعض الآخر وسن الزواج هو أحد هذه الأمور التي يؤثر فيها ويؤدي إلى تأخرها.

فقد أشار مصطفى بوتفنوشت إلى هذه المسألة قائلا « أن نسبة النساء الأقل من 30 سنة في سنة 1976 متزوجات أو عازبات فيشكلون الأغلبية من يد العاملة الشغيلة أي نسبة 57,69%، فبهذه النسب يتضح لنا مدى اتساع دائرة عمل المرأة وبروزها كعضو فعال في المجتمع بمختلف مستوياتها».[11] ص118

وبما أن القوانين الجزائرية وعلى رأسها الدستور لا يقيم أي تفرقة على أساس الجنس بين المواطنين، فقد كان منتظراً من المرأة أن تسجل دخولاً ملحوظاً في سوق العمل وفي السنتين الأخيرتين لوحظ تزايد تشغيل النساء رغم أن النسبة الإجمالية للعاملات ما تزال ضعيفة على العموم والجدول التالي يوضح ذلك:[12] ص15

جدول 01: توزيع العمالة حسب الجنسين

الصنـف	2000	2001	الفـرق
مجموع العاملين	6.178.992	6.228.772	49.780 +
منهم رجال	5.381.909	5.345.223	86.366 -
نساء	797.083	883.549	66.466 +
نسبة النساء	%12,89	%14,18	1.28 +

وفي سنة 2003 بلغت النسبة 19,5% ونستنتج من الإحصائيات المتوفرة أن 56% من النساء العاملات أقل من 40 سنة ونصف هذه النسبة تتراوح أعمارهن بين 29 و 24 سنة أما 21% من العاملات تتراوح سنهن بين 20 و 24 سنة.

وما يمكن تسجيله في هذا المجال أن نسبة العاملات المقيمات في المناطق الحضرية أكثر ارتفاعا في المناطق الريفية وذلك لملائمة الظروف لإدماج المرأة في الحياة العملية.[12] ص16

نستنتج من خلال هذا الجدول أن نسبة النساء العاملات سجلت ارتفاعا ملحوظا بحيث لاحظنا أن في سنة 2000 سجلت نسبة النساء 12,89% فقد ارتفعت في سنة 2001 إلى نسبة 14,18% وهذا يدل على تزايد تشغيل النساء.

كما سجلت في سنة 2003 ارتفاعا ملموسا قدر بـ 19,5%.

إلى جانب هذه النسب التي تدل على بروز مكانة المرأة في عالم الشغل في مجالات مختلفة، تشير أيضا إلى اختلاف هذه الطبقة الشغيلة من النساء في المناطق الحضرية والريفية. بحيث نجد أن النسب المرتفعة تتواجد في المنـاطق الحضرية وهذا راجع إلى أسبـاب عدة كالتغير الإجتمـاعي والثقـافي بما فيه تغير القيم و العادات التي نجدها عند سكان الحضر و بالتالي نجد الفتاة عند انتهائها من تعليمها العالي لا تجد معارضة من قبل الأهل أو المجتمع الذي تعيش فيه في البحث عن الوظيفة المناسبة وربما التي تتلائم وتخصصها العلمي. أي أن الأسرة الحضرية تشجع الفتاة على إثبات وجودها، فهي نصف المجتمع

بالمقارنة مع المناطق الريفية التي لازالت أسرها متمسكة بالقيم والتقاليد المحافظة التي ترى أن الفتاة مكانها الطبيعي هو المنزل، فعدد الفتيات العاملات اللواتي يقطن في المناطق الريفية قليل بالمقارنة مع المناطق الحضرية.

إذن يعد عمل المرأة كسبب من أسباب تأخر سن الزواج.

كما تشير أيضا بثينة السيد العراقي إلى مسألة في هذا الجانب والمتمثل فيما يلي " فقد تكون طبيبة أو موجهة أو مدرسة أو إدارية أو ممرضة ويستولي أبوها على راتبها الشهري ويمنعها من الزواج وحياة الحب والعاطفة والأمومة السعيدة همه المال، يفكر في جمعه ويكون ثروة لا بأس بها على حساب بناته ".[13] ص5

فما نستنتجه من خلال ما قدمته بثينة السيد العراقي أنه ثمة سبب آخر يساهم في تعنيس الفتاة ألا وهو الطمع في راتب الفتاة الموظفة من أجل حب المادة، فنجد بعض الآباء يقدمون على هذا الفعل بدافع الأنانية وبالتالي يؤدي في النهاية إلى انتشار ظاهرة العنوسة التي تعتبر من أخطر الظواهر الإجتماعية التي تعرفها مختلف المجتمعات العربية.

-4 العادات:

يتمسك بها الكثير من الناس وهي مخالفة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مثل إشتراط الأب لمن يريد الزواج من إبنته أن يكون من قبيلة معينة أو صاحب منصب معين، ومثل إحتكار بنت العم لولد العم منذ الصغر وفي الكبر يختلف الآراء والمقاييس، فيرى إبن العم أن إبنة عمه غير مناسبة له، ويتركها ويتزوج غيرها وتبقى البنت في البيت عانسة تنتظر من يخطبها... عدم رغبة الأب في تزويج ابنته وعضلها دون سبب مقنع... وخوف البنت من الطلاق فقد تأثرت كثيراً ببعض الزيجات الفاشلة التي حصلت لبعض قريباتها.[14] ص ص13-14

كما أن هناك سبب آخر تعتبره كثير من الأسر من العادات التي يجب التمسك بها والمتمثل في الزواج بالترتيب" فهو سبب قوي من أسباب العنوسة في كثير من البيوت و هي قاعدة متأصلة في نفوس كثير من الآباء والأمهات الذين لا يزوجون البنت الصغرى قبل الكبرى... وفي ذلك خطورة عظيمة وجسيمة على البنات جميعاً، لأنهن يصبحن جميعاً عوانس في فترة متقاربة.[14] ص20

كما نجد هذه العادات موجودة في المجتمع الجزائري باعتباره جزء من المجتمع العربي الإسلامي يشترك في عدة مميزات بغض النظر عن خصوصية كل مجتمع وثقافته، فنجد في المناطق الجزائرية أن

الزواج من الأقارب مازال لحد الآن موجودا كمنطقة القبائل وخاصة الكبرى التي تفضل زواج الأبناء ببنات العمومة أوالخؤولة.

كما نشير أيضا أن أغلب شباب هذه المناطق يفضلون الزواج من نفس المنطقة الجغرافية بالتحديد من الفتاة

الأمازيغية وهذا من أجل الإنسجام والتوافق آخذين في نظرهم اللغة المشتركة كأساس للتفاهم والتفاعل، إلى جانب العادات والتقاليد التي تجمعهم.

كما أننا نجد أن الزواج عند بعض العائلات يتم بين الطبقات الإجتماعية التي لها نفس المكانة الإجتماعية في المجتمع من حيث الأصل والنسب والحسب وكذلك الإمكانيات المادية. فنجد أن هذه العائلات تشترط على الأبناء الزواج من نفس الطبقة الإجتماعية وهذا من أجل التباهي والمحافظة على مكانتهم الإجتماعية.

ونشير أيضا أنه ثمة سبب يعتبر من العادات الذي يساهم في تأخر سن الزواج والمتمثل في الزواج بالترتيب، فبالرغم من أن المجتمع الجزائري شهد كغيره من المجتمعات تغيرات عديدة مست مختلف بناءاته فإن الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية لبناء المجتمع فقد تغيرت بنائيا ووظيفيا، فقد نجد بعض العائلات الجزائرية تشترط في زواج البنت الكبرى قبل الصغرى وهذا ما نجده أكثر في المناطق الريفية التي تعتبره من التقاليد التي يجب التمسك والمحافظة عليها، فحسب نظرتهم أن الفتاة الكبرى من حقها الزواج قبل الصغرى و إلا سوف تتعرض إلى نوع من الضغوطات الإجتماعية كالأقاويل ونظرة الشفقة أو الإحتقار سواء من قبل الأقارب أو الجيران.

وفي الأخير نستطيع القول أنه رغم التغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري في مختلف المجالات و بالتحديد الأسرة التي تتصف بالتقليد والعصرنة في آن واحد، إلا أن هذه العادات مازالت موجودة عند بعض العائلات الجزائرية وتعتبرها من التقاليد التي يجب المحافظة عليها، فقد ساهمت لحد كبير في ظهور وانتشار ظاهرة العنوسة التي أثرت على الأسرة والمجتمع بصفة سلبية.

5- البطالة:

إذا كانت أول مشكلة تقابلنا في ظاهرة العوانس هي المشكلة الإقتصادية من مهر وشبكة وشقة وخلافه، فإن هناك مشكلة أخرى هي التدني في الأجور والمرتبات التي لا تسمح للشاب أبدا أن يفتح بيتا ويتحمل الإنفاق على هذا البيت... لهذا كانت البطالة من أكبر العوامل التي ساعدت على انتشار العنوسة،

ولقد دعا الإسلام إلى العمل... فإن الشباب مطلوب منه أن يعمل ليفتح بيتا وحتى لا تكون هناك بطالة لأن الفراغ وعدم العمل مفسدة للإنسان.[8] ص46

فقد عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا سريعا وقلة الوفيات نتيجة تحسن الظروف المعيشية، فقد عجزت الدولة على تحقيق النمو الشامل في جميع القطاعات خاصة في القطاع الاقتصادي، فلم تستطع تلبية كل طلبات العمل المقدمة فبقيت ظاهرة البطالة ترتفع يوما بعد يوم.

فقد بلغ عدد البطالين في الجزائر 2,2 مليون بطال سنة 1997 ما تمثل نسبة 38% من مجموع طالبي الشغل في المجتمع الجزائري.[15] ص12

فهذا يؤكد أن هناك ارتفاع في نسبة البطالة، فالعمل بالنسبة للشاب « لا يعني دخلا ماديا فقط، إنما يعني أيضا تأكيد الذاتية اكتساب وضع اجتماعي جديد، والأخذ بأسلوب حياة جديدة تختلف عن أسلوب حياة الفرد البطال الذي يعاني أنواع الحرمان. إذن الحصول على العمل يشكل الخاتمة الطبيعية لعملية طويلة من التنشئة الإجتماعية ».[16] ص14

إذن فالعمل له بعدين بعد مادي يتمثل في حصول الفرد على مبلغ مالي مقابل جهد يبذله وعن طريقه يحقق استقلاله المادي. أما البعد المعنوي فبواسطة العمل يمكن للفرد أن يحقق مكانة اجتماعية التي من خلالها يحقق ذاته. فهذا عكس الفرد البطال الذي يكون عرضة لأنواع الحرمان.

فأحيانا يتوقف نظام الإختيار للزواج على أساس المكانة المهنية للفرد " وحتى الزواج أيضا أخذ هذا المسلك فلم يعد الزواج بهذا الفرد أو ذاك وإنما أصبح زواجا بمدير، بأستاذ، بمهندس، بطبيب.[17] ص21

تعد هجرة الشباب خارج البلاد من بين النتائج التي أفرزتها ظاهرة البطالة، فبالرغم من الحصول على أعلى شهادات يلجأ كثير من الشباب إلى الهجرة بحثا وراء العمل وسعيا وراء التكسب. فهؤلاء الشباب يجدون صعوبة في الحصول على تأشيرة الإقامة التي هم بحاجة إليها، فيضطرون إلى تسوية أوضاعهم عن طريق الزواج بفتيات تلك البلاد من أجل الإقامة، فنلاحظ أن الكثير من الشباب الجزائريين انتهجوا هذا النهج من أجل الحصول على الإقامة وتسوية أوضاعهم.

وبهذا نصل إلى القول أن البطالة تعد أحد الأسباب الهامة في تفاقم ظاهرة العنوسة، فهناك أمور كثيرة مرتبطة بالبطالة كهجرة الشباب خارج البلاد، وظهور آفات اجتماعية كالجرائم المختلفة والإنحراف، ضف إلى ذلك كون البطالة تؤثر في أهم نظام عرفته الأسرة وهو الزواج، فالأفراد البطالين

هم عرضة لأنواع من الحرمان كعدم قدرتهم على بناء وتكوين أسرة وبالتالي فهم يساهمون في تأيم عدد كبير من الفتيات مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة العانسات في المجتمع الذي يتولد عنه أضرار خلقية وصحية واجتماعية.

2 أخطار العنوسة

إن الزواج هو امتثال لأمر الله ورسوله وإتباع سنن المرسلين الذين أمرنا الله بإتباعهم والإقتداء بهم لقوله عزوجل في سورة الرعد الآية 38« ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية »، فالزواج هو حماية للعرض، وغض للبصر لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من أراد منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر» فهو يبعد عن الفتنة و فيه تكثير للأمة الإسلامية و تقوية للنسل و الصلات الإجتماعية، وللزواج فوائد كثيرة دينية ودنيوية واجتماعية وصحية؛ فعن طريق الزواج تحفظ الأنساب والحقوق في المواريث وفيه سلامة الفرد والمجتمع من الإنحلال الخلقي ومن الأمراض النفسية والبدنية، وللعزوف عن الزواج أضرار كثيرة وخطيرة على الفرد والمجتمع سواءا كانت أضرار اقتصادية أم اجتماعية أم أخلاقية وسلوكية ولهذا سوف نتطرق إلى أهم الأضرار الناتجة عن ظاهرة العنوسة والمتمثلة فيما يلي:

-1 الخطر الإجتماعي:

من المؤكد أن الأمم التي تصاب في شبابها فإنها تكون بذلك قد أصيبت أيما إصابة في أعز ثرواتها، وإذا ما اتخذ الشباب طريق العزوبة مسارا له وهرب من مسؤولية الزواج والأسرة فإن هذه الأمة تنتظرها أخطار تحل بها وتفت في عضدها وتنزلها منزل الذل والهوان، ومن هذه الأخطار انقراض الأسرة، والشقاء إلى الفناء لأنه لا يمكن أن يسعد الإنسان ويستريح في منزل كريم إلا في ظل الزوجين لأن الزوجين يسكن بعضهم إلى بعض[14] ص ص6-7 وفي هذه المسألة قوله تعالى في سورة الروم الآية 21 «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ».

-2 الخطر الصحي:

يعتبر هذا الجانب بالغ الأهمية في المجتمع فحسب الدكتور محمد الرواشدة أستاذ العلاج الطبيعي أن الزواج المتأخر تترافق معه عدة مشكلات متعددة في الولادة وصحة الجنين، مبينا أن بعض الدراسات أكدت أن الحمل المتأخر بعد سن الأربعين يؤدي إلى ولادات مشوهة، أما الإنجاب بعد 35 سنة يؤدي إلى طفل منغولي لكل 260 ولادة، فيما تزداد النسبة بعد هذا العمر.[18] ص3

وعن المشاكل والتغيرات الصحية الناجمة عن تقدم العمر وتأخير الزواج توضح الدكتورة فتحية بنت إبراهيم الجامع (أمراض النساء والتوليد) أن المرأة يحدث لها عدم التوازن إذا ما اقتربت من سن اليأس فإذا لم يدركها الحظ بالزواج و الإنجاب تبدأ الحالة النفسية عندها بالإضطراب مما يترتب عليه إصابتها بالإكتئاب والقلق النفسي، كما أن نسبة الخصوبة عند المرأة تصل إلى القمة في سن الخامسة والعشرين، وبعد ذلك تقل تدريجيا حتى سن اليأس، ونتيجة للإضطرابات الهرمونية التي تحدث في سن الإنجاب المتأخر تصبح نسبة الحمل في تناقص مستمر وبذلك تزيد نسبة العقم عند المرأة كلما اقتربت من سن الأربعين.[18] ص3

3- الخطر الخلقي والنفسي:

يؤدي تأخر سن الزواج وخاصة بالنسبة للفتيات كما أشارت إلى ذلك العديد من الدراسات إلى تدهور الحالة الصحية النفسية لديهن وإحساسهن بالإغتراب و القلق العصابي و الإحساس بفقدان الآخر ورسم صورة سلبية مشوهة للرجل ووجود نزاعات عدوانية موجهة للسلطة الذكرية.[19] ص103

إذا سيطرت الغريزة الجنسية على جميع طاقات الإنسان الجسمية والعقلية والروحية والنفسية نتج عنها الإصابة بالأمراض النفسية الخطيرة نتيجة الكبت وعدم تفريغ الشهوة و يصاب أيضا بالشرود الذهني وعدم التركيز والإكتئاب وأيضا من أخطرها الخلقية في المجتمعات الجيل المتحلل المائع المريض جسميا وعقليا وخلقيا ونفسيا، عصابات القتل والخطف والإغتصاب الجنسي، عصابات التهريب للمخدرات كالأفيون والحشيش ونحوه، تجارة الشهوات والغرائز وبيع الفتيات وتأجير البغايا... وغير ذلك من مظاهر الإنحلال والتفسخ الذي تعيشه معظم شعوب الأرض في هذا العصر.[14] ص6

4- الخطر الاقتصادي:

إن المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة العنوسة والعزوبة تكثر فيها أنواع الجرائم منها الأخلاقية كالزنا واللواط والإغتصاب، أما الإجتماعية كالسرقة والقتل وتناول المخدرات، و حول هذه المسألة نشير إلى الدراسة السوسيولوجية التي قام بها دوركايم حول أخطر ظاهرة اجتماعية ألا وهي ظاهرة الإنتحار التي كانت محل نقاشات واسعة منذ ما يزيد عن قرنين قبل ظهور كتابه حول هذه الظاهرة.

ففي القرن 19 أصبح الإنتحار موضوعا اجتماعيا فقد توصل دوركايم أن الإنتحار كجريمة لها عواقبها الوخيمة على الأسرة والمجتمع، فقد فسر أن الإنتحار يزداد ويضعف في الجماعة بشيوع الفردية والعزلة الإجتماعية للفرد، فقد وجد أيضا أن المتزوجين أشد ارتباطا وتضامنا ببعضهم البعض الأمر الذي لا نجده لدى العزاب من الجنسين عنها بين المتزوجين، وأيضا تزداد بين الأرامل عنها بين

المتزوجين، كما توصل أيضا أن نسبة الإنتحار تقل بين المتزوجين الذين لديهم أطفال عنها بين الذين لا يوجد لديهم أطفال، وكذلك تقل هذه النسبة بين الأرامل الذين لديهم أطفال عنها بين المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال. ومن خلال ما جاء في هذه الدراسة نصل إلى القول أن الإنتحار كظاهرة اجتماعية تكون مرتفعة كلما ضعف التكامل الإجتماعي ومنخفضة كلما كانت العلاقات أكثر تضامنا وتكاملا.

وفي هذا يضيف أيضا عبد الرب نواب الدين آل نواب أن « هذه الجرائم لا بد لها من مكافحة ومقاومة... ولا تتم هذه المكافحة وذاك التهذيب والتأديب إلا بمجهود ضخم تنفق فيه الأموال كما تنفق الأوقات والأفكار والجهود، فتبين من ذلك أن المجتمع الخالي من العنوسة أو الذي تنخفض فيه نسبة العنوسة والعزوبة أوفر اقتصادا و أعظم أمنا لهذا الإعتبار و هو أن الأموال المنفقة في مكافحة الجرائم وقمع المجرمين تستمر في مرافق أخرى تعود على المجتمع بالخير العميم والنفع الوفير فينمو اقتصاده وتزدهر حضارته وتتهذب عوائده».[20] ص249

إن معدلات الزواج تكثر في المجتمع بعد إحرازه درجة عالية من التنمية الإقتصادية والإجتماعية في حين تقل هذه المعدلات إذا تعرض المجتمع للهبوط الإقتصادي والتخلف الإجتماعي.[21] ص105

نستنتج أنه رغم تعدد واختلاف الأسباب والنتائج الناجمة عن ظهور وانتشار ظاهرة العنوسة، فإنها تختلف في الحدة ودرجة الإنتشار من مجتمع لآخر. فكل مجتمع له نظرة خاصة لهذه الظاهرة وهذا حسب خصوصية وثقافة كل مجتمع، فنجد في المجتمع الواحد عدم تواجد هذه الظاهرة بنفس النسبة. ففي المجتمع الجزائري نجد أن سن الزواج يختلف بين الوسطين الريفي والحضري، وهذا نظرا لاختلاف وتغير القيم والعادات والتقاليد الإجتماعية وهذا بحكم اختلاف البيئات الإجتماعية التي تؤثر حتما في سلوكات الأفراد، فنجد أن تأخر سن الزواج لدى الحضريين يكون بوتيرة أسرع منه لدى الريفيين بسبب تزويد المدن الكبرى وضواحيها بالمدارس والمعاهد وصعوبة الإندماج في عالم الشغل بسبب أزمة البطالة المتفاقمة وغيرها من المشاكل الإجتماعية التي وإن وجدت في الريف فإن بساطة العيش تبقى هي الغالبة. فنجد في المدن الحضرية أن الزواج يكلف الكثير بالنسبة لأهل الشاب بدءا من قطيع الشرط والخطوبة ومراسيم الزواج فهذا يدل على غلاء المهور، إضافة إلى أن أغلب شباب هذه المناطق يفضلون العيش مستقلين عن عائلاتهم، فنظرا لأزمة السكن في الجزائر نجد ظهور ظاهرة الكراء فنجد الأزواج يقدمون على الكراء تجنبا من المشاكل مع الأهل وأيضا رغبتهم في التحرر من القيود المفروضة من طرف الأهل، فالفتاة في المدينة تريد أن يكون لها بيت مستقل وإن صح التعبير مملكتها الخاصة و هذا لتجنب تدخل أم الزوج في شؤونها فكل هذا يتم بعد حصول الشاب على وظيفة تمكنه من

استقلاله المادي وبالتالي التفكير في مستقبله بما فيه الزواج. أما بالنسبة للفرد البطال فلا يستطيع أن يقدم على أي خطوة من خطوات الزواج.

إذن فالبطالة تعتبر كسبب يعرقل الشباب على الإقدام على الزواج وبالتالي ظهور ظاهرة تأخر سن الزواج الذي يؤدي إلى انتشار العزوبة والعنوسة في المجتمع الذي تتولد عنه أضرار وخيمة التي تكون نسبة تواجدها في المدن الجزائرية الكبرى كبيرة وهذا ما يفسر مدى انتشار واستفحال هذه الظاهرة. إذن فالعنوسة والعزوبة ليست بنفس الوتيرة في المجتمع الواحد، فنظرا لتعقد الحياة في المناطق الحضرية نجد هناك تغير في ذهنيات الأفراد مما يؤثر في سلوكاتهم التي تظهر على شكل أفعال تعكس هذا التغير الذي تشهده هذه المناطق.

3 تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري

-1 لمحة تاريخية عن تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري:

لقد شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات تحولات وتغيرات هامة مست مختلف المجالات منها الإقتصادية والثقافية والسياسية.

فعلى الصعيد الإجتماعي فقد برزت عدة ظواهر من بينها تأخر سن الزواج، فقد عرف الزواج بعد الإستقلال إرتفاعا معينا وتبكيرا في الزواج " وهذا التبكير في الزواج يمكن تفسيره من جهة تزايد الزيجات بعد الحرب (فترة الإستخلاف) والشروط الإجتماعية والثقافية لهذه الفترة من جهة أخرى ضعف التمدرس والنشاط النسوي ".[5] ص28

فحسب الإحصائيات الوطنية فقد طرأ على الزواج الأول تأخير غير عادي بالنسبة للرجال والنساء " فتأخر سن الزواج يعتبر عامل إضافي مرتبط بالوضعية العائلية، فبالرغم من وجود فرق طفيف بين الذكور والإناث إلا أنهم كانوا يتزوجون بعد سن البلوغ بفترة قصيرة، أما اليوم فقد سجل متوسط سن الزواج الأول عند الذكور أكثر من 30 سنة وعند الإناث أكثر من 26 سنة و هذا حسب المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل لسنة EASME 1992 في حين كان السن بالنسبة للذكور هو 23 سنة أما الإناث 18 سنة خلال سنة 1960 والجدول الآتي يوضح ذلك ".[22] ص17

جدول 02: يوضح تطور سن الزواج من 1948 إلى 1992

الجنس / السنوات	الإناث	الذكور
1948	20,8	25,8
1954	19,6	25,2
1966	18,3	23,6
1977	20,9	25,3
1987	23,7	27,6
1992	25,9	30,1

إن مقارنة نتائج المسح الوطني للإحصاء والسكان (LENSP) لسنة 1970 والإحصاء الوطني الجزائري للخصوبة ENAF لسنة 1986، والمسح الجزائري حول صحة الأم والطفل EASME لسنة 1992 تبين أهمية التغير في حدة رزنامة الزواجية، فنسبة النساء غير المتزوجات في السن الذي تتراوح ما بين 15 و 19 سنة ارتفع من سنة 1970 إلى 1992 والجدول التالي يوضح ذلك.[23] ص

جدول رقم 03: معدل النساء غير المتزوجات خلال سنتي 1970 و1986 (%)

	المسح الوطني للإحصاء والسكانLENSP	الإحصاء الوطني الجزائري للخصوبة ENAF	المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل EASME
من 15 - 19	67,6	91	96,4
من 20 – 24	18,3	51,4	70,4
من 25 – 29	4,00	20,6	34,8
30 – 34	1,9	8,5	13,2
35 – 39	1,2	5,6	6,4
40 – 44	1,0	1,6	3,1
45 – 49	1,2	0,8	1,9
50 إلى أكثر	0,32	0,7	0,9

إلى جانب هذا لقد عرف الزواج إرتفاعا هاما في السنوات 1970 و 1980، فتراجع سن الزواج الأول كان مرتبط بتغيرات اجتماعية وبالأخص تطور وضعية المرأة الملاحظة نتيجة ما حققته في ميدان التعليم وكذلك عالم الشغل. أما في سنوات 1990 نلاحظ بروز هذه الظاهرة كما يبين الإحصاء العام للسكن والسكان (RGPH) لسنة 1998 الذي أظهر أن تأخر سن الزواج الأول واضح لدى الجنسين بالنسبة للنساء فقد تعدى من 23,7 سنة في 1987 إلى 27,6 سنة في 1998 وبالنسبة للرجال تعدى من 27,9 سنة في 1987 إلى 31,3 سنة في 1998.[24] ص16

أما بالنسبة لسن الزواج بين الريف والحضر فهناك تباين يختلف سن الزواج بين الوسط الريفي والحضري وهذا نظرا للفروق الموجودة بين هذين الوسطين فيما يخص تغير القيم والعادات والتقاليد الإجتماعية والجدول التالي يوضح هذا

جدول رقم 04: تطور متوسط سن الزواج الأول حسب الوسط الجغرافي في السنوات 66 - 77 – 87 [215] ص28

السنوات / الجنس	1966		1977		1987	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
ذكور	23,2	23,2	27,3	24,3	28,8	26,4
إناث	18,7	17,1	22,4	19,8	24,8	22,3
فارق السن	5,5	6,1	4,2	4,5	4,0	4,1

ومن خلال هذا نلاحظ وجود فرق بين معدل سن الزواج بين الريف والحضر، فنجد أن الزواج المبكر عند الفتاة لا يزال موجودا في المناطق الريفية ولكن ليس بنفس الدرجة عند الجنسين حيث نجد أن الفتاة ورغم أن الدولة حاولت رفع سن الزواج القانوني إلى سن 18 عاما إلا أن الكثير من الآباء وخصوصا في الريف يسارعون بتزويج بناتهم قبل هذا السن ويتركون قضية تسجيل عقد الزواج حتى يبلغ عمر البنت السن القانونية[226] ص393. أما في المناطق الحضرية " فقد فسر الباحثون هذا الإرتفاع في معدل سن الزواج لدى الجنسين إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته الجزائر، لكن يذكرون عاملا آخر يعتبرونه صاحب الأثر الكبير في ارتفاع سن الزواج ألا وهو عامل السكن إذ أن أزمة السكن الحالية تعمل باستمرار على ارتفاع معدل سن الزواج لدى الجزائريين".[25] ص83

كما تطرق أيضا إلى هذا الموضوع مصطفى الخشاب في قوله « إن الزواج المبكر في الأسرة الريفية خاضع لقيود العادات والتقاليد، ونلاحظ في الريف عدم تقدير مستويات معقولة للمعيشة فظواهر القناعة والرضا والزهد تسيطر على تفكير الريفيين... أما في الأسرة الحضرية فالزواج متأخر نسبيا وذلك لاعتبارات أهمها اهتمام هذه الأسرة بتربية أولادهم... وتقدير الأسرة المتحضرة لمسؤوليات الزواج والتزاماته واتساع أبواب الصرف والإنفاق ».[26] ص294

-2 تحديد سن الزواج في الأحكام الشرعية:

في مجال أهلية الزواج اختلف الفقهاء المسلمون في تحديد سن البلوغ الذي تتم فيه أهلية كل واحد من الفتى والفتاة للزواج فقسموا مسار حياة الإنسان من ولادته حتى بلوغه إلى ثلاثة مراحل هي:

مرحلة الطفولة وتمتد من الولادة حتى إتمام السبع سنوات تقريبا وفيها يكون صبيا غير مميز وتصرفاته غير معتبرة في الزواج أو غيره، ومرحلة التمييز وتمتد من سن السابعة حتى سن البلوغ وفيها يكون صبيا مميزا وتصرفاته تحتاج إلى إجازة ثم أخيرا مرحلة البلوغ الجسماني لأهلية الزواج وتبدأ تقديريا عند إتمام سن الثامنة عشر للفتى وتمام السابعة عشر للفتاة. ويستنتجون من كل ذلك أن العديم غير المميز ليس أهلا للزواج أبدا وأن العديم المميز تتوقف أهليته ليعقد الزواج على موافقة وليه، أما البالغ فيرى جمهور الفقهاء أنه أهل للزواج.[27] ص93

أما بالنسبة للسن القانونية المسموح فيها بالزواج في الجزائر فلم يكن هذا السن محددا في القانون الجزائري في الماضي لذلك كان على المسلمين الجزائريين الرجوع إلى مختلف المذاهب الفقهية خاصة المذهب المالكي الذي يحدد هذه السن بمرحلة البلوغ.[25] ص83

إن السن التي ينبغي للأنثى أن تتزوج فيها وكذلك الذكر فالقرآن الكريم حددها بقوله في سورة البقرة الآية 235« ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله ».

أما ما هو مسموح به حاليا هو بلوغ كل من الأنثى والذكر كشرط أساسي من شروط صحة عقد الزواج وهذا حسب معظم علماء وفقهاء المسلمين، فحسب المادة السابعة من قانون الأسرة الجزائري فإنه يكتمل أهلية الرجل في الزواج بإتمام (21) سنة والمرأة بإتمام (18) سنة وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة.[28] ص2

3- العوامل المؤثرة في تأخر سن الزواج:

إن الزواج كنظام اجتماعي فقد يتأثر إلى حد كبير بالتغيرات التي تطرأ على المجتمع من حيث نسقه وبنائه الإجتماعي و نظمه، كما أن لسن الزواج عوامل محددة من التغير الإجتماعي يتأثر بها فيؤدي إلى تغير هذا السن (تأخر سن الزواج)، ومن بين هذه العوامل التي يمكن أن يكون لها التأثير نذكر منها:

3-1 تغير القيم والمعايير المتعلقة بسن الزواج:

إن الأسرة الجزائرية تؤثر في المجتمع وتتأثر بمستجداته وبالأخص تلك المتعلقة بالزواج الذي أصبح له مفهوما جديدا يوافق تلك القيم والمعايير، وفي ذلك يقول مصطفى بوتفنوشت « إن التحول في مفهوم وتنظيم الزواج لا يصدر إلا من تغير عميق في بنية العائلة ووظائفها ».[9] ص102

إن بحكم الظروف التي كانت تعيشها العائلة الجزائرية وكذلك بفعل العادات والقيم التقليدية فقد كان الزواج المبكر ذو قيمة عالية... وهذا على عكس ما نجده حاليا في ظل العائلة الجزائرية المعاصرة، فالزواج في سن مبكر فقد مكانته التي كان يتميز بها في الماضي وهذا نتيجة تغير القيم والعادات وتقدم العصر الذي أدى بطبيعة الحال إلى التغير في النظرة إلى الزواج. فما ميز الزواج في الماضي هو تزويج أفراد العائلة في سن مبكرة خاصة الفتيات الشيء الذي يضمن الحماية والسترة، أما بالنسبة للفتى فهو عملية تقوية لمركزه الإجتماعي، فقد كانت عملية تزويج الأبناء من اختصاص العائلة وبالخصوص الوالدين والأم تعتبر المسؤولة الوحيدة في البحث عن الفتاة المناسبة لابنها، وكذلك للأقرباء والجيران دور أيضا في عملية تزويج الأبناء (اختيار العروس).

وتعلق الدكتورة فائقة حبيب حول هذه المسألة قائلة على أن السبب وراء تأخر زواج الفتيات إلى أن هناك معايير اجتماعية وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر وفقا للمتغيرات التي تصاحب المجتمع ثقافيا واقتصاديا وتربويا، ومنها المعايير البيولوجية للمرأة والتي تتراوح بين 15 سنة و35 سنة إقتران بسن الزواج، ومعايير تربوية منها إنهاء الفتاة مستوى تعليميا معينا يمكنها من التكيف و التوافق مع زوجها والبيئة المحيطة بها لاسيما ونحن في زمن الإنفتاح الثقافي المعرفي ويمكنها من تنشئة أولادها بيسر وسهولة.[29] ص8

2-3 تأثير عاملي التعليم والعمل على تأخر سن الزواج:

يعد الإهتمام بالمستوى التعليمي انعكاسا ومرآة لمستوى حضارة الشعوب وتقدمها ومقياسا لكافة النظم الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية والصحية ومدى نموها وتقدمها... حيث يسهم النظام التعليمي في خفض نسبة الأمية في المجتمع ويعمل على زيادة الوعي والتنمية الإجتماعية لأفراد المجتمع والقضاء على السلوكات والأفكار والعادات والتقاليد الإجتماعية التي يؤثر بشكل سلبي على اتجاه الأفراد نحو التطوير والنمو.[30] ص111

لقد دلت الإحصاءات التي توفرت لدينا أن النمو الكمي في عدد الطلبة في البلدان العربية في زيادة واضحة وتوسع بارز. فقد ارتفع مجموع المسجلين بمراحل التعليم المختلفة من 8,5 مليون عام 1960 إلى 12,7 مليون عام 1965 ثم إلى 16,33 مليون عام 1970 ثم إلى 23,11 مليون عام 1975 و1976 وهذا الإرتفاع يعني أن البلدان العربية في جملتها قد ضاعفت جهودها تقريبا من أجل توسيع فرص التعليم.[31] ص59

تعتبر مؤسسات التعليم العالي في وطننا العربي وإلى حد ما مؤسسات حديثة النشأة جاء إنشائها وتأسيسها من خلال شعور كثير من البلدان العربية بتخلفها عن دول العالم، وضرورة مواكبتها للدول المتقدمة بتهيئة فرص التعليم العالي لأبنائها.[32] ص20

فقد شهدت مرحلة التعليم الجامعي والعالي أعلى معدل للنمو بين مراحل التعليم السابقة خلال السنوات العشر الماضية، ويقدر هذا المعدل بحوالي 12% سنويا ويقدر عدد الطلاب في الجامعات العربية حاليا بما يقارب مليون وربع في الأقطار العربية في الوقت الحاضر حوالي 55 جامعة.[33] ص84

لقد أصبح التعليم العالي بالنسبة للمرأة ضرورة يمليها التطور والتقدم والتغيير الطبيعي الناتج عن تغير دور المرأة على مستوى العالم وأصبح الإهتمام بتعليم ووصولها إلى مراحل التعليم العالي بما يتفق مع دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.[30] ص129

وتعليم المرأة يساعد على تنشئة أجيال صحيحة حيث أن المرأة المتعلمة تدير حياة أبنائها بشكل مستنير ومتطور ويتماشى مع التطورات العلمية والنفسية والثقافية الحديثة... حيث أن الإستثمار في العنصر البشري وتعليمه وتدريبه وتثقيفه هو أفضل أنواع الإستثمار.[30] ص131

أما بالنسبة للتعليم العالي في الجزائر فقد أصبحت الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة تمثل بحق المجال الذي حققت فيه الفتاة الجزائرية نجاحات لم تقف العوائق المادية و الإجتماعية أمام طموح الفتاة الجزائرية في كسب رهان العلم والمعرفة والحصول على تأشيرة الولوج إلى العالم المعاصر، فمن الناحية النفسية يمثل التعليم حافزاً قوياً للبنت من أجل مواصلة مشوار الحياة وتحقيق النجاح وإثبات القدرات الذاتية في المحيط الأسري المباشر أو المحيط الخارجي. أما من الناحية الإقتصادية فإن مواصلة التعليم العالي يضمن للفتاة تأهيلا يتيح لها إمكانية الدخول إلى سوق العمل بمؤهلات تعليمية ورفيعة كما يؤهلها ذلك لاحتلال وظائف ومناصب كانت إلى وقت قريب حكرا على الرجال.

والجدول التالي يوضح نتائج شهادة البكالوريا الذي يعطينا فكرة عن مدى حرص الفتيات على الحصول على تأشيرة المرور إلى التعليم العالي وحسب الديوان الوطني للإحصائيات يوضح ذلك في الجدول التالي:[12] ص ص10-11

جدول رقم (05): نسبة نجاح الفتيات في بكالوريا 2000

مجموع المسجلين	الفتيات المسجلات	النسبة المئوية	مجموع الناجحين	عدد الفتيات الناجحات	النسب المئوية
445468	250321	%56,19	119325	70192	%58,82

وحسب الإحصائيات المستمدة من المسح الجزائري حول صحة الأم والطفل سنة 1992 يبين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفع متوسط عمر العزوبة لدى الفتيات والجدول التالي يوضح ذلك:[23] ص106

جدول رقم 06: متوسط عمر العزوبة عند الزواج للنساء حسب المستوى التعليمي لسنة 1992

المستوى التعليمي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المجموع
السن عند الزواج الأول	23,6	25,6	26,9	30,3	25,9

إذن فالتعليم العالي هو المصدر الرئيسي لتكوين المهارات والدرايات العالية في المورد البشري باعتباره أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية.[33] ص209

فمستقبل الشباب أصبح يتأثر بتغيرات اجتماعية كبرى مثل نمو التصنيع وانتشار التعليم ولاسيما التعليم العالي بصورة واضحة بحيث أن " الشاب أو الفتاة أصبحا لا يستطيعان الإقدام على الزواج إلا بعد إتمام الدراسة والحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكنهما من تكوين أسرة.[7] ص ص239-240

فحسب سناء الخولي فإن الزواج يخضع لمتغيرات جديدة كالتعليم والعمل على عكس ما كان عليه في السابق يقتصر فقط على النضج البيولوجي للذكر والأنثى.

كما تضيف أيضا فائقة حبيب أن التعليم يؤثر بصورة مباشرة في تأخر زواج الفتاة بسبب انغماس المرأة في العمل ورفضها العديد من المتقدمين والخطاب ويرجع هذا إلى أسباب عدة منها كثرة الأحلام والطموحات إلى زوج المستقبل والإعتقاد الخاطئ لدى بعض الفتيات أو أولياء أمورهن أن الخاطب لديه أطماع في الراتب لذلك يتم فرض شروط عدة من الفتاة أو ولي أمرها بهدف ضمان استقلاليتها الإقتصادية.[29] ص10

كما أشارت صبيحة عياشي إلى بروز ظاهرة تأخر سن الزواج لدى الفتيات والفتيان بفعل أزمة السكن والصعوبات الإقتصادية وغلاء المهور وتعليم الفتاة وتغير التصورات حول سن الزواج المناسب.[34] ص125

إذن فلعامل التعليم دوره في تأخر سن الزواج وتغير مفاهيم وأولويات الأفراد وخاصة الفتاة التي ترى من الأجدر تأخير زواجها إلى ما بعد إكمال دراستها.[35] ص127

وفي الأخير نستنتج أن المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحياة المعاصرة أثرت على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة وهذا من الجانب البنائي كتغير حجم الأسرة الجزائرية نتيجة لعدة عوامل كالتصنيع والهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، وكذلك الجانب الوظيفي كتغير في الأدوار والمكانات وبالتالي ظهور أنماط سلوكية جديدة تتوافق مع هذا التغير، بالإضافة إلى ظهور ظواهر اجتماعية كظاهرة العنوسة التي استفحلت في المجتمعات العربية الإسلامية ومن بينها المجتمع الجزائري " فقد كشفت دراسة رسمية أعدها الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء المسؤول عن تعداد المصريين أن هناك نسبة متزايدة لغير المتزوجين بين الشباب المصريين تصل إلى 37% منهم،

فيما كشفت دراسة جزائرية أخرى أن 31% من الجزائريات عوانس لم يتزوجن... كما يشار إلى أن ظاهرة العنوسة المتفشية في الجزائر تعود للأوضاع الإقتصادية القاسية التي يواجهها اقتصاد البلاد منذ بداية الإضطرابات عم 1991 وهو ما تسبب في زيادة البطالة وهجرة بعض الجزائريين لأوروبا للبحث عن العمل.[36] ص1

قـائمــة المــراجع

1- محمد هادي، "حوار عن المرأة"، دار الهدى، عين مليلة، بدون سنة.

2- جمال معتوق، "صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين"، دار الإمام مالك، ط1، الجزائر، (2004).

3- عبد الودود حنيف، "داء تفشي العنوسة":
http://www.islamic.web.net family/heriar moras

4- أحمد خليفة، "العنوسة أزمة الفتيات والمجتمع":
http://www.islam.web.net.family/jou
rnalist

5- Collection statistique : La nuptialité en Algérie à travers l'état matrimonial, O.N.S, (1987).

6- زهير حطب، "تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والإجتماعية وقضاياها المعاصرة"، معهد الإنماء العربي، ط2، لبنان، (1980).

7- سناء الخولي، "التغير الإجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1993).

8- منصور الرفاعي عبيد، "العنوسة"، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، (20 ة00).

9- Boutefnoucht (Mostefa) : Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, (1991).

10- A.A.R.D.E.S, Le mariage lieu d'une rapport entre famille et société, secrétariat d'état au plan, Alger, sans date.

11- مصطفى بوتفنوشت، "العائلة الجزائرية" (التطور والخصائص الحديثة)، ترجمة: دمري أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1984).

12- رسالة الأسرة تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، العدد 0، جانفي (2004).

13- بثينة سيد العراقي، "أسرار في حياة العانسات":
http://www.almaknon.com

14- عبد الودود حنيف، "داء تفشي العنوسة":
http://www.islamic.web.net family/heriar moras
15- طواهرية (م)، "أكثر من 2,2 مليون بطال في الجزائر"، جريدة الخبر، العدد 2263، الصادرة بتاريخ 1998/05/17.
16- المجلس الدولي للعلوم الإجتماعية، "أوضاع الشباب العاملين في الصناعة وأساليب حياتهم في ستة دول" (المجر، الهند، إسبانيا، أرغواي، السنغال، الجزائر)، مجلة رسالة اليونسكو، العدد 38، الصادرة بتاريخ جوان (1985).
17- ناصر قاسيمي، "خريجو الجامعة وسوق العمل"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، (1992/1991).
18- محمد علي صلى، "العنوسة":
http://www.mana.ae/word.negativ.htm
19- عبد المنعم شحاتة، "الإختيار الزواجي"، دراسة على العلاقات في المجال الأكاديمي والطالبات الجامعيات، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 04، (1999).
20- عبد الرب نواب الدين آل نواب، "تأخر سن الزواج" (أسبابه وأخطاره وطرق علاجه على ضوء القرآن العظيم والسنة المطهرة)، دار العاطمة للنشر، المملكة العربية السعودية، 1415 الموافق لـ (1994).
21- محمد بن إبراهيم السيف، "التغير الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية: دراسة سوسيو أنثروبولوجية في مجتمع عنيزة"، الرياض، (1990). Kouidri (Mohamed) et Khaldoun (Hamid) :
22- Famille et démographie en Algérie, CENEAP, mai (1999).
23- Chebab (T) : Niveaux tendances et déterminants de la fécondité en Algérie de 1970 à 1992, CENEAP, mai (1999).
24- Attout (Nadia) et Benkhelil (Rachid) et Saadi (Rabah) : Education fécondité et nuptialité, CENEAP, FNUAP, sans date.
25- شفيعة أيت سي علي، "إختيار الشريك ونظام الزواج في الأسرة الجزائرية"، رسالة ماجستير في علم الإجتماع، جامعة الجزائر، (1993/1992).
26- مصطفى الخشاب، "دراسات في الإجتماع العائلي"، دار النهضة العربية، بيروت، (1981).
27- عبد العزيز سعد، "الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري"، دار البعث، ط2، الجزائر، (1989).
28- وزارة العدل، "قانون الأسرة الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1993).

29- فائقة حبيب، "لماذا يتأخر زواج الفتيات":
.http://www.aljazerah.net/modules.php

30- التقرير الإحصائي السنوي، "واقع الطفل العربي"، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد07، (2001).

31- سعدون حمادي، مسارع الراوي وآخرون، "دور التعليم في الوحدة العربية" (بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية)، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، (1979).

32- تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية)، الصادرة بتاريخ 04 جانفي (1998).

33- حامد عمار، "في بناء الإنسان العربي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (1988).

34- صباح عياشي، "إختيار مقاييس تكافؤ القرينين والتغير الإجتماعي والثقافي"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الثقافي، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر، (1994/1993).

35- Toualbi (Radia) : Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne, ENAL, Alger, (1984).

36- محمد جمال عرفة،رضوي حسن "27% من المصريين و31% منالجزائريات عوانس":
http://www.kalemat.org/sections.
php